

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله بن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد بادي الجراح

وعضوية القضاة السادة

مصباح نياح ، يوسف الحمود ، عبدالرحمن البنا ، غازي عازر

القرار

بعد التدقيق والمداوله نجد انه بتاريخ ٢٠٠٠/٢/١٤ وبكتابه رقم
٨٣٨/١٠/٧ وبالإستناد الى المادة ٢٩١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية
طلب معالي وزير العدل من رئيس النيابة العامه عرض ملف القضية الجنحيه رقم
٩٩/٢٤٩ المفصوله بتاريخ ١٣/١١/١٩٩٩ الذي اكتسب القرار الصادر فيها
الدرجه القطعيه على محكمة التمييز نظراً لما شاب القرار من عيب مخالفه
القانون طالباً نقض القرار للسببين التاليين :-

١- أخطأت محكمة الشرطه بادانته المشتكى عليه حيث ان البيانات المقدمه في

القضيه لا تؤدي للنتيجة التي توصلت اليها المحكمه فنجد ان محكمة

الشرطه اعتمدت في حكمها على شهادة شاهد النيابة

وهو الشاهد الوحيد الذي ادعى انه سلم النقيب الكاتب مبلغ الفين

وخمسمائة ريال سعودي بينما الثابت في هذه القضيه انه خلال زيارة شاهد

النيابة الى مكتب النقيب وتسليمه المبلغ

كما يدعي كان حاضراً شاهد الدفاع الوكيل الذي انكر

هذه الواقعة وعلى الرغم بأن تقدير البيانات ووزنها والاقتناع بها يعود

لمحكمة الموضوع بمقتضى المادة ١٤٧ من قانون اصول المحاكمات

الجزائية ولكن ذلك يكون في حالة استخلاص النتيجة من بيانات قانونيه وان

يكون استخلاص هذه النتيجة استخلاصاً سائغاً ومقبولاً بينما النتيجة التي

رقم القضية : ٢٠٠٠/١٩١

رقم القرار :

lawpedia.jo

توصلت اليها محكمة الشرطه لا تتفق والبيانات المقدمه في هذه القضيه وان استخلاصها لهذه النتيجة لم يكن سائغاً ومقبولاً .

٢- وبالتناوب وعلى فرض صحة الواقعه المسنده للنقيب . بانه قبض

مبلغ الفين وخمسمائة ريال سعودي بواسطة شاهد النيابة لغايات المساعدة في تحصيل المبلغ المدعى بانه اختلسه من شركة السنبله التي كان يعمل فيها بالمملكه العربيه السعوديه فان هذه الواقعه لا تشكل جنحة استثمار الوظيفه فبالرجوع للماده (١٧٦) من قانون العقوبات نجد بانها تنص (يعاقب بالحبس من ستة أشهر الى سنتين وبغرامه اقلها عشرة دنانير كل موظف حصل على منفعة شخصيه في احدى معاملات الادارة التي ينتمي اليها سواءً فعل ذلك مباشره او على يد شخص مستعار او باللجوء الى صكوك صوريه (٠٠٠) بينما الثابت في هذه القضيه انه لا يوجد معامله اصلاً في الاوراق ضد المدعو حيث انه لم يتم ملاحقة هذا الشخص في الاردن ولا يوجد معامله مسجله ضده لدى ادارة الشرطه حتى يقال بان النقيب المذكور قد انتفع منها وبالتالي فان فعل النقيب لا يشكل جرم استثمار الوظيفه بالمعنى الوارد في الماده ١٧٦ من قانون العقوبات .

وعن السبب الاول والذي يخطيء محكمة الشرطه بالأخذ ببينة النيابة وحيث ان هذا الطعن يتعلق بالبينه وبما ان محكمة الشرطه كمحكمة موضوع فهي صاحبة الصلاحيه بالافتتاح بالدليل عملاً باحكام الماده ١٤٧ من قانون اصول المحاكمات الجزائيه دون رقابه عليها من محكمتنا ما دام ان النتيجة التي توصلت اليها محكمة الشرطه من قناعة تستند الى بيانات قانونيه ثابتة بالدعوى واستخلصت النتيجة استخلاصاً سائغاً ومقبولاً مما نرى معه انه يتعين رد هذا السبب .

وعن السبب الثاني : والمتعلق بالتطبيقات القانونيه ، وحيث نجد ان المحكوم عليه هو من ضباط الشرطه الاردنيه ومدير البحث الجنائي / جرش ، قد تلقى اخباراً شفوياً من المشتكي بوجود شخص اردني اختلس مبالغ كبيره من الشركه التي يعمل بها بالسعوديه وهرب بها الى الاردن . وان المحكوم عليه تعهد بالبحث عن الشخص

المختلس لالقاء القبض عليه ومعاقبته . لكنه قبض مبلغ الفين وخمسمائة ريال سعودي للقيام بهذه المهمة وحيث ان من مهام عمل المحكوم عليه وعملاً بالماده (٧) من قانون اصول المحاكمات الجزائية (ان موظفو الضابطه العدليه مكلفون باستقصاء الجرائم وجمع ادلتها والقبض على فاعليها واحالتهم على المحاكم الموكل اليها أمر معاقبتهم) .

لذلك فان قبض المحكوم عليه مبلغ (٢٥٠٠) ريال سعودي من يشكل حصوله على منفعه شخصيه من احدى معاملات الاداره التي ينتمي اليها .

وعليه فان الوقائع التي توصلت اليها محكمة الشرطه تشكل بالتطبيق القانوني جرم استئثار الوظيفه بالمعنى الوارد بالماده ١٧٦ من قانون العقوبات ويكون هذا السبب غير وارد ويتعين رده .
لذا نقرر رد اسباب التمييز موضوعاً وتأييد القرار المميز .

قراراً صدر بتاريخ ١٤ محرم سنة ١٤٢١ هـ الموافق ٢٠٠٠/٤/١٨

القاضي المتريئس

عضو

عضو

عضو
الامير

عضو

رئيس الديوان

يقق

اض